

٤- الرجوع في الخطبة .

٥- كراهة إكثار المهر.

١- حكم النظر إلى المخطوبة ، ومواضعه

يوضح الحديث حكم النظر إلى المخطوبة ، وهو أنه مستحب ندب إليه الشارع ، فقد قال الرسول ﷺ للرجل الذي أراد زواج امرأة من الأنصار: أنظرت إليها؟ قال الرجل: لا. قال: فاذهب فانظر إليها فإن في أعين الأنصار شيئا، قيل: صغر، وقيل زرقه. وقيل: عمش .

أما وقت النظر: فيكون بعد أن يعزم على الزواج ، وقبل أن يباشر الخطبة ، وذلك لأن النظر قبل العزم على الزواج لا حاجة إليه وإنما هو محرم ، داخل في نطاق قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ والنظر بعد الشروع في الخطبة ، قد يترتب عليه إضرار بالمرأة حين يفرض الحال إلى الترك فيشق ذلك عليها .

وهل يتوقف النظر على إذن المرأة أو إذن وليها ؟ .

ذهب الجمهور: إلى أنه لا يشترط في جواز هذا النظر رضاها ، بل إن للرجل أن ينظر إليها في غفلتها ، ومن غير تقدم إعلام .

ويكتفى بإذن الشارع في النظر ، ولا حاجة إلى إذنها أو إذن وليها . ولثلاث تنزيه فيفوت المقصود .

وقال مالك: أكره نظره في غفلتها ، مخافة من وقوع نظره على عورة ، وعن مالك رواية ضعيفة: أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها ، قال الإمام النووي: وهذا ضعيف ، لأن النبي ﷺ قد أذن في ذلك مطلقا ، ولم يشترط استئذانها ، ولأنها تستحى غالبا من الإذن ، ولأن في ذلك تغريرا فربما رآها فلم تعجبه فيتركها ، فتتكسر وتتأذى ، ولهذا قال أصحابنا: يستحب أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيذاء ، بخلاف ما إذا تركها بعد الخطبة . اهـ . شرح النووي .

وقد رغب الإسلام في النظر للخطبة في هذه الفترة - وهي فترة ما قبل الشروع في الخطبة - مع أن هذه الفترة تعتبر فيها المرأة أجنبية عن الرجل ، ولا علاقة ولا ارتباط بينهما إلا مجرد الرغبة في الزواج فحسب ، ومع هذا فإن الإسلام أباح للخطيب أن ينظر إلى من يريد الزواج منها ، لأن للنظر أهمية كبيرة ، حيث يتوقف دوام العشرة وسعادتها بعد ذلك على المعرفة الأولى المترتبة على النظر .

عن المغيرة بن شعبه أنه خطب امرأة فقال له رسول الله ﷺ: «أنظرت إليها؟» قال لا.